العبور إلى المستقبل لا إلى كابول

< نشعر أحياناً عند تفسير وفهم ظاهرة ما، أن من الضروري أن نتتبعها في بداياتها وجذورها حتى يستقيم معنا الوعي الراهن بها، أي الوعي بها في تجلياتها الأخيرة، كالظاهرة السياسية والحزبية في اليمن والمتمثلة بشكل خاص في تكتل اللقاء المشترك، هذه الظاهرة التي ظهرت في العام 2011م في أوج قوتها السياسية والشعبية، وأخذت شكل الثورة بثلاث شعارات ومطالب رئيسية (اسقاط النظام- الحرية- الدولة المدنية) كانت أهم المضامين التي تم التعبير عنها عبر مختلف الفعاليات الإعلامية والجماهيرية والسياسية على مستوى الداخل والخارج.

محمد علي عناش

وبقدر ما شعرنا أن هناك ثورة مضامينها تلك الشعارات، بقدر ما شعرنا ولمسنا في نفس الوقت ومن داخل بنية هذه الثورة، ثورة مضادة منقلبة على تلك الشعارات والمطالب وبالتحديد مطلب الحرية والدولة المدنية..

فالثورة التي بدأت مع القاضي أحمد سيف حاشد انتهت بالاعتداء عليه وبأسلوب همجي، والثورة التي جمعت الحوثيين بالإصلاحيين وحول مطلب واحد هو إسقاط النظام انتهت بمعارك شرسة ومأساوية بين الطرفين في أكثر من جبهة، في الجوف وصعدة وحجة، والأفظع في هذه المواجهات الدامية أن قتلى الإصلاحيين يطلق عليهم شهداء الواجب من أجل الدفاع عن العقيدة.. والثورة التي بدأت بتسجيل الزنداني لشبابها براءة اختراع انتهت بتبشيره بدولة الخلافة الإسلامية ورفضه للدولة المدنية باعتبارها توجهاً ضد الدين، وكتم على أنفاس الثورة بفتوى التكفير الأخيرة التي أصدرها ووقع عليها اثنان وسبعون عالماً من رجال الدين، ضد بعض الأدباء والكتاب والناشطين السياسيين، جميعهم ينتمون للتيار الحداثي واليساري والليبرالي في البلد.

ثورة بدأت مع إحدى القيادات المؤتمرية المستقيلة بدا من أكثر المتحمسين لرحيل الرئيس علي عبدالله صالح، هو ذات الشخص قبلها بشهرين وفي لقاء صحفي بإحدى الصحف المستقلة، يدعو إلى انتخاب الرئيس علي عبدالله صالح لدورة انتخابية لما بعد ٢٠١٣م.

حالة ثورية بهذا الكم من الاعتوارات والتشوهات، وغياب الأفق الثوري الناضج والنقي، لم يكن من المقدر لها النجاح رغم كل المحاولات العنيفة وغير المشروعة إلا أن يكون مآلها الفشل لغياب الروح الثورية الجامعة، وعدم نزاهة الأدوات الثورية، وفقدان المصداقية والموضوعية، وعدم وضوح التوجه الثوري.

جميع المراقبين والمتابعين للشأن اليمني وصلوا إلى قناعة، بعدم وجود ثورة منطقية في اليمن، وإنما هناك حالة ثورية فوضوية غير طبيعية، واستمرت بهذا الكيف طيلة عشرة أشهر لم تتخلل خلالها عبقرية الشباب حتى يحولوا الفوضى إلى فعل منظم، فالعبقرية هي فن تنظيم الفوضى كما قال العالم المصري المنشائي.

فقدان هذه العبقرية وعدم وضوح التوجه الثوري منذ البداية دفع المشهد بحالة من «الترويتسكية».. والترويتسكية صارت توصف بها الحركات غير الناضجة والمكتملة البناء، وأيضاً المشاريع والخطط غير واضحة النتائج المستقبلية.

وهي نسبة إلى «تروتسكي» رفيق «لينين» في تفجير ثورة أكتوبر البلشنية في روسيا سنة ١٩١٧م حيث كان مقترح الأول وبإصرار شديد أن يؤول الحكم والسلطة إلى طبقة الفلاحين، هنا تجلت عبقرية لينين عندما رفض بشدة هذا المقترح وهذا التوجه، مبرراً ذلك أن الفلاحين معظمهم أميون وليسوا نقابيين وخبرتهم السياسية ضعيفة بالإضافة إلى أن معظم الفلاحين كانوا مرتبطين بالنظام الاقطاعي القيصري المنهار، ويشكلون عامل إعاقة للثورة كما يمكن من خلالهم أن يتجدد النظام القيصري من جديد وإن بشكل آخر، لذا أصر لينين على أن تكون السلطة بيد العمال والمثقفين الثوريين لخبرتهم السياسية والنقابية، ووعيهم بمفهوم الثورة الاجتماعية وقدرتهم على التنظيم وممارسة الديمقراطية الثورية..

حقيقةً لا يهمنا في هذا الموضوع أن نسهب في تحليل وقراءة الحالة الثورية اليمنية، فقد أشبعت تحليلاً ودراسة ووصل الجميع كما ذكرنا إلى قناعة بأنه لا يوجد ثورة منطقية في اليمن وأن الحل السياسي التوافقي هو الحل الأمثل.

غير أن الذي يهمنا في هذه التناولة هو دراسة الظاهرة الحزبية والسياسية التي انتجت هذا الوضع المتناقض والمختل الذي ليس له ملامح مستقبلية سوية، وخلقت هذه الحالة الفوضوية الحبلى بحالات من الفوضى المتعددة الاشكال التي يمتلك أدواتها ويضبط اتجاهاتها وايقاعاتها وقوة معايرتها حزب وحيد في الساحة وهو التجمع اليمني للإصلاح بتكويناته التنظيمية المختلفة.

السؤال الذي يطرح نفسه، لماذا يصر الإصلاح على أن تدوم الفوضى ويستمر المشهد الغائم؟ وأن تعيش جميع القوى في حالة تنافر وقطيعة وتيه؟ ولماذا عمل جاهداً طوال فترة الأزمة حتى الآن على أن يحصر إشكال البلد في شخص واحد وهو شخص الرئيس وتبعاً لذلك صار المطلب الرئيسي للثورة هو رحيل هذا الشخص؟

اختزلته الثورة في هذا المطلب وهو يقدم مبادرة وطنية مبكرة للرحيل المنظم، وصفتها الباحثة الألمانية «ساندرا إيفانس» بالأكثر اغراءً من المبادرة الخليجية، وهي مبادرة مارس الشهيرة والتي بكل تأكيد

لماذا يصر الاصلاح على الفوضى واستمرار القطيعة والتنافر؟

سيسجلها التاريخ لصالح الرئيس علي عبدالله صالح كما سيسجلها نقطة إدانة على اللقاء المشترك وعلى رأسهم الإصلاح خاصة وهي جاءت في بداية الأزمة، وقبل أن تكون هناك أحداث دامية بالإضافة إلى أنها تضمنت نقاطاً في غاية الأهمية للإصلاحات السياسية، وأيضاً الانتقال السلمي المنظم وفق سقف زمني محدد يُتفق عليه..

إصرار الإصلاح على حصر الإشكال في شخص الرئيس، دفع المشترك إلى رفض المبادرة مباشرة بعد إعلانها دونما مبرر وطني، وليس هناك من تفسير منطقي لذلك سوى الابتعاد بالأزمة من مربعاتها الواقعية إلى مناطق الشخصنة والثأر السياسي والطموحات المستقبلية.. ووفقا لكل المقاييس والمعايير العلمية والعقلانية لايمكن قبول أن تحصر اشكالية أي بلد في شخص واحد وخاصة عندما يكون هذا البلد هو اليمن بمشاكله المتعددة والمعقدة، والتي تتطلب حلاً توافقياً جاداً أكثر من مطلب الرحيل المجهول، ومع ذلك لسنا في حال دفاع عن الرئيس ونظامه، ولكن في محل دفاع عن العقلانية والموضوعية ومعايير الحوار الوطني البناء التي جرى القفز عليها وتجاهلها، وبغض النظر عن فساد النظام الذي لا ننكره ولا نبرئ أحداً منه، غير أن الأزمة الوطنية التي تُركت تتعمق وتتراكم، وقد وصلت إلى منطق وخيار واحد وهو كيف نعبر إلى المستقبل الحديث لليمن عبر أفضل الطرق أمناً وإمكاناً، أفضل من العبور إلى كابول.

من المؤكد أن الدفع بالأزمة في اتجاه استمرار الفوضى وإلى زوايا الشخصنة، حتى لا تلتقي الجهود الوطنية التي ستثمر عن حلول عملية وعصرية لمشاكل البلد، والتي من المؤكد أنها ستظهر الإصلاح باعتباره مشكلة كبرى قائمة في البلد على الصعيد السياسي والثقافي والاجتماعي..

الأمر الثاني أن يزيح من أمامه القوى الحزبية والاجتماعية القوية التي تشكل خطراً على طموحاته المستقبلية، وليس هناك من قوتين في الوقت الراهن يقفان حجر عثرة أمام مشروع استفراده بالحكم والسلطة إلاّ المؤتمر الشعبي العام والحوثيين خاصة بعد أن تمكن من تحييد واحتواء قوى اليسار الاشتراكي والناصري، لذلك هو في هذه الفترة يكرس كل جهوده وقوته لتصفية الحساب مع هاتين القوتين لاجتثاثهما أو على الأقل إنهاكهما وإضعافهما..

هو نفس الدور الذي لعبه منذ سنة ٩٠م ضد الحزب الاشتراكي عندما كان يمثل قوة جماهيرية وفكرية، الأمر الذي أفضى إلى حرب ٩٤م، وكان يعتبر هو مسعرها الحقيقي سياسياً ودينياً، كما أن استمرار حروب صعدة إلى ست جولات يندرج في إطار نفس التوجه ونفس الأدوات بما فيها الفتوى الدينية.

الإصلاح لا يهمه أن تهدأ الأوضاع وأن تحل مشاكل البلد في ظل وجود قوى مؤثرة يشعر بأنها معيقة أمام مشروعه السلطوي، لذا هو يخوض مواجهات عنيفة في أكثر من جبهة ضد المؤتمر وضد الحوثيين وضد الحرس الجمهوري، ولا أعتقد أنها دفاع عن الثورة ولا دفاع عن الوطن والسيادة وحماية المنجزات ولا من أجل محاربة الفساد، فهو مكون رئيسي في منظومة الفساد طوال عقود كاملة، وإنما من أجل إكمال مشروعه الطالباني الذي لا يمكن أن يتحقق في ظل أجواء مستقرة وهادئة وفي ظل حالة وفاق وطني حقيقي متطهر من كل الطموحات والمصالح الحزبية والشخصية.

وها هو يفتح جبهة أخرى مع المثقفين والمبدعين والكتّاب ودعاة الحرية والدولة المدنية، مستخدماً سلاحاً عتيقاً وأصيلاً في تاريخه، هو سلاح الفتوى الدينية في مواجهة قادة الفكر والتنوير بتكفيرهم والتحريض عليهم وإرهابهم فكرياً ونفسياً وتعريض حياتهم للخطر من قبل العناصر الإرهابية التي تتعامل مع الفتوى الدينية وكأنها نزلت بوحي مُنزّل من السماء.

الغريب في الأمر أن تحدث مثل هذه التوجهات المتطرفة التي تستهدف الحريات والحقوق والدولة المدنية، دون أن يكون هناك رد فعل رسمي من قيادات الحزب الاشتراكي ولا نعلم ما هي الاعتبارات التي تجعله يصمت أمام مثل هذه الممارسات الاستبدادية التي تمس جوهر ومضمون الثورة التي يتكلمون عنها.

وأين هم دعاة الحرية والدولة المدنية والتحديث داخل التجمع اليمني للإصلاح.. لماذا لم يقفوا في وجه هذه التوجهات والممارسات، وينتصروا لزملائهم المستهدفين بالتكفير والقمع الفكري، كي ينتصروا للعقل والتفكير الإنساني الحر.. ما يحدث هو امتداد للمواقف المتناقضة التي رافقت الفعل الثوري طيلة عشرة أشهر، امتداد لفقدان التوجه الثوري المستقبلي، كما أنها امتداد لظاهرة سياسية وحزبية متخبطة ومشوهة هي من أنتجت هذه الحالة الثورية التي مضت في مسارات غير منطقية.

إن استمرار مثل هذه التوجهات التي تستهدف مشروع الدولة المدنية يجعل كل قوى التحديث والتنوير أن يكونوا في حال الجاهزية بصدد ثورة قادمة للعبور نحو المستقبل لا إلى كابول..

< لعل الاستاذ أحمد الحبيشي يتذكر وفي بداية أزمات الفترة الانتقالية بعد تحقق الوحدة ما يمكن أن تسمى ثورة داخل «الثورة»، فهو حينها كان مدير عام المؤسسة، في حين الاستاذ المرحوم محمد الزرقة رئيس مجلس الإدارة.

ففي صباح خميسي جمع موظفي مؤسسة الثورة وتجمعوا في ساحتها وما حدث كان ثورة جند رئيس مجلس الإدارة- آنذاك.

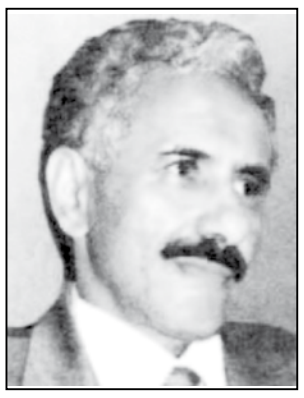

مطهر الاشموري

التدمير والتخريب.. كيف يؤصل سياسيا؟

لا أورد اسم الاستاذ الحبيشي الا للاستدلال كشاهد مقارنة لما يجري اليوم وفي بداية فترة انتقالية للوفاق وحكومة الوفاق.

لا أعتقد الا أن أي موظف في مؤسسة «الثورة» وتمنى الزرقة بعد رحيله من المؤسسة وتمنى عهد زرقة بعد رحيله للآخرة.

استطيع الجزم- كشاهد قريب ومعايش عن قرب- بأنه لم يكن يوجد في ذلك الزمن أي مبرر وجيه وأية قضايا ظلم أو مظالم حقيقية، ومع ذلك استطاع من يريد أن يثور إما من خلال إرادة طرف سياسي في التفعيل أو من تموضع إرادتين بما تنتجه من أفعال وتفعيل.

العقيد القذافي الراحل طرح في إطار الرياضة، وكرة القدم تحديداً، بأن احتشاد عشرات الآلاف من الناس ليتابعوا من خلال المدرجات ٢٢ لاعباً يتنافسون كفريقين هي من التخلف أو الطبقية المقيتة والاصوب نزول كل هؤلاء الناس ليلعبوا في الميدان كرياضة جماهيرية ولنا تصنيف هذا بين التثوير أو توصيف ثورة.

فالقذافي يطرح البديل للرياضة التنافسية التي تطورت نظمها وضوابطها وقوانينها ولوائحها على مستوى العالم «الرياضة الجماهيرية» وهذا ليس بالبديل، وفي حالة الإصرار فهو بديل الفوضى واللانظام وهو القتل والتدمير للتطور وللإبداع.

في الفترة الانتقالية بعد الوحدة كانت الأوضاع في مؤسسة الثورة أفضل بكثير وبعيدة في المقارنة مع مؤسسة «١٤ اكتوبر أو الجمهورية» وذلك ماطرح- آنذاك- علامة استفهام.

إذا كان من السهل التثوير في مثل تلك الاوضاع لمؤسسة كـ«الثورة» فالأسهل التثوير في ظل أوضاع أصعب أو أسوأ.

لقد ظل د. صالح سميع يطرح بأن انقطاع أو قطع الكهرباء هو في إطار العقاب الجماعي للشعب من قبل النظام، ولكنه بعد أن بات وزير الكهرباء يقول بأن من يمارس قطع الكهرباء هم قبائل أو نفر من قبائل حددها في إطار أوضاع ومعطيات وتفاعلات الأزمة.

فالعقاب الجماعي كان بمثابة التثوير والدعوة للثورة والحسم الثوري فيما «قبائل أو نفر من قبائل» هي الواقعية حين يصبح هو الوزير أو الحاكم.

إذا التثوير والثورة لا حاجة لهما للواقعية فإننا بحاجة لتعيين كل أبناء الشعب وزراء في الحكومة أو وزراء للكهرباء ليتعاملوا بواقعية.

قبل الأزمة لقرابة العام أو في ظلها أو بعدها، فالأخطاء موجودة ولكنها تختلف من مؤسسة الى أخرى بالنسبة للمؤسسات الخدمية والحكومية وأياً كانت نسب الأخطاء فالدمار والتدمير خطايا ويستحيل أن تكون الخطايا هي الأفضلية عن الأخطاء.

المؤتمر يطرح بأن ما يحدث هو عمل سياسي موجه وممنهج من قبل شريك الوفاق «المشترك» فيما المشترك ينفي ويرى ما يحدث هو مد وامتداد للثورة الى داخل الموسسات في ظل الاخطاء والمظالم.

ليس بالضرورة في رأيي أو رؤيتي التطابق أو التقاطع مع رؤية كل طرف وبالتالي قد لا يكون الأهم تعاطي أو تحليل هذا المستجد من رؤية المؤتمر كتدبير للتخريب والتدمير من قبل الطرف الآخر.

إذا سلمنا - افتراضاً - بأن المشترك كطرف أو أطراف لايد لها ولا تأثير وأنها كما يطرحون ثورة تمتد أو تتمدد فالواضح أن أطرافاً وأثقالاً سياسية تشيد بهذا العمل وتساند أحداثه وتقف مع حدوثه وإن ظلت تنفي دورها في الإحداثيات، فهل هذه الاطراف تعي أبعاده وتبعاته وتتحمل المسؤولية تجاه تداعياته ثم نتائجه؟ وماذا تريد أن تصل اليه من خلال مواقفها العلنية والمعلنة والمعلومة بعيداً عن «الاحداثيات» في التعامل مع هذه الاحداث؟

أحس وبكل ثقة بأن باستطاعتي بعد سنة أو خمس سنوات وفي وضع حكم المشترك أو أي طرف بالنجاح في ثورة وتثوير ضد أنجح مؤسسة وأنجح رئيس مؤسسة إذا وفرت أو ظلت الظروف والعوامل المتاحة الآن، وبالتالي فإذا كان هؤلاء صادقين في طرحهم وما يطرحون بأن هدفهم التصويب والوصول الى الاصوب والأفضل فعليهم أن لا يؤسسوا واقعياً لشرعية ومشروعية التدمير خاصة والبدائل الواقعية والواعية والمشروعة باتت متاحة لتغيير واقعي من أجل الواقع ولصالحه ولا يضيف للواقع مشكلات وأعباء هو في غنى عنها؟

تابعت في فضائية مثل «السعيدة» تغطية وتعاطياً مع هكذا موضوع فأحسست بحسرة أو صدمة من الصعب حتى على مثلي وهو يعيش الواقع وفي الواقع تفكيك إحداثيات بدقة أو حتى دقة الوصول الى وقائع وحقائق الاحداث.

ولذلك فحين متابعة مثل «السعيدة» أحس بأننا كلما اقتربنا من خطوة تغيير سلمية وسليمة في التعامل مع أرضية الصراع وواقعية الواقع ننشد لتثوير ونسير في ثورية كانقلاب على سلمية الخطوة وعلى سلامتها ثم نزعم أو ندعي بأنها ثورة سلمية.

إنه انشداد بوعي وغير وعي للإقصاء بغض النظر عن طبيعة أو نسبية الأخطاء.

إننا من فرضية أن المشترك له علاقة بمثل هذه الاحداث نتعاطى معها بقدر أعلى من الطمأنينة والأمان كمشكلة قابلة للتخفيف وممكنة الحل في إطار تصعيد أو تخفيف لصراع شريكي الوفاق وبافتراض أي خفايا لا نعلمها في عمل وتعامل شريكين.

إذا تلك الفرضية غير صحيحة ولا أساس لها من الصحة كما يطرح المشترك، فتلك الكارثة على مدى قريب أو أبعد، فالصراع السياسي مهما تطرفت أطرافه وأياً وصل فيه التصعيد يظل أفضل من فوضى وغوغائية بلا قياس ولا مقاييس.

ثورة أو مظاهرة تأتي من خارج مدرسة الكويت بصنعاء لتثور وتسعى لترحيل مدير المدرسة فيما طلبة المدرسة متمسكون وراضون عن مديرهم «هكذا الثورات وإلا بلاش».

مجاميع يأتون إلى خارج ومحيط مصنع اسمنت عمران ومعهم سيارات يربطون أعمدة الكهرباء إليها ويسحبونها حتى تتصادم مع بعضها وتقطع الكهرباء عن المصنع ويتوقف عن التشغيل والإنتاج كلياً.. فهل هذا هو التثوير أم الثورة؟

ليست المسألة أن نرمي المسؤولية على المشترك أو الاخوان أو أي طرف ولم تعد المشكلة في أن نبرئ أو ندين طرفاً، ولكن المشترك كأطراف موقعة على المبادرة الخليجية معنية وملزمة أن تلتزم بالتنفيذ الدقيق والتطبيق بمصداقية وأن تتخلى عن كل عمل أو خطاب مباشر أو غير مباشر في إطار التثوير والثورة.

الواقعية هي شرط وأرضية الديمقراطية التي لا يمكن تطور ديمقراطية الا من خلالها، وما لم يكن أفعال وسلوك أحزاب الثقل والأثقال السياسية واقعياً ويرتكز على واقعية الافعال والوعي ليصبح ذلك معطى وأرضية تفاعلات الحياة السياسية، فإن ما يتجسد أو يتبلور في ظل وفاق وحكومة الوفاق هو نتاج أخطاء المعارضة وهي تثويرية وثورية كما عرفت قومياً وأمميا وأسلمة وشرقاً وغرباً «سيان».

التزام المشترك بالمبادرة لابد منه ولا بديل عنه

على الوفاق ألا يؤسس لمشروعية التدمير للمؤسسات

وفاة رئيس فرع المؤتمر بمديرية خنفر محمد الجمل

سعد الحفاشي

انتقل الى رحمة الله الخميس الاستاذ/ محمد علي الجمل عضو اللجنة الدائمة الرئيسية واحدابرز مؤسسي المؤتمر بمحافظة أبين عن عمر ناهز الخمسين عاما قضى معظمه في خدمة الوطن.ومن ذلك عمل وكيلا لمحافظة المحويت - ورئيسا لفرع المؤتمر الشعبي العام بمديرية خنفر بمحافظة أبين.

وقد تم تشييع جثمان الفقيد إلى مثواه الأخير الخميس بعد الصلاة علية في مسقط رأسه في منطقة الحصن مديرية خنفر بمحافظة أبين في موكب جنائزي كبير تقدمه قيادات المؤتمر وأصدقاء وذوو الفقيد وأقرباؤه وزملاؤه ومحبوه وجمع من المواطنين.

وكان الفقيد قد شغل عدداً من المناصب أبرزها مدير عام مديرية خنفر ثم وكيلا مساعدا لمحافظة المحويت.

والفقيد- رحمه الله- كان واحدا من قياديي المؤتمر الشعبي العام ومن مؤسسيه في محافظة أبين حيث تدرج في العديد من المواقع القيادية في المؤتمر كان أخرها رئيسا لفرع المؤتمر الشعبي العام بمديرية خنفر وعضوا في اللجنة الدائمة الرئيسية.

تغمد الله الفقيد بواسع الرحمة والمغفرة واسكنه فسيح جناته والهم أهله وذويه الصبر والسلوان.. إنا لله وإنا إليه راجعون

تعرض رئيس المؤتمر بالدائرة الـ6 لمحاولة اغتيال

نجا الدكتور عبدالوهاب الجماعي- رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام بالدائرة السادسة- من محاولة اغتيال تعرض لها بالعاصمة صنعاء عصر الخميس .

حيث اقدمت مليشيات مسلحة باطلاق الرصاص على القيادي المؤتمري عبد الوهاب الجماعي الذي كان على متن سيارته في شارع الأربعين (جولة الثقافة)وقد اصيبت السيارة بعدة اعيرة نارية فيما لم يتعرض القيادي ألمؤتمري لأي أذى .

هذا ودان أعضاء المؤتمر في امانة العاصمة الاعتداء الاجرامي وحذروا من خطورة هذا المخطط الذي سيجر البلاد الى ما لايحمد عقباه..مطالبين الداخلية بسرعة القبض على الجناة وتقديمهم للعدالة ..

الى ذلك دانت اللجنة الشعبية للحوار والعديد من المنظمات المدنية هذه الحادثة وكافة أشكال العنف. داعية حكومة الوفاق الوطني لتحمل مسئوليتها في إخراج المسلحين من أمانة العاصمة. كما حملت وزارة الداخلية مسئولية حماية حياة الدكتور الجماعي.

اللجنة التربوية للمؤتمر تناقش الدليل الانتخابي

ترأس الأخ محمد علي الرويشان رئيس الدائرة التربوية في المؤتمر اجتماعاً موسعاً للجنة التربوية الرئيسية أمس تم فيه مناقشة الدليل الانتخابي ومراحل تنفيذه على ضوء الضوابط المقرة في اتفاق المؤتمر والمشترك.

وقد أقر الاجتماع التواصل مع مختلف اللجان التربوية والتعليمية في المحافظات والدوائر والمديريات والمراكز الانتخابية واطلاعهم على الدليل ومراحل تنفيذه ودورهم في تكثيف الجهود وتنسيقها مع مختلف اللجان والفرق الميدانية لضمان أكبر مشاركة فاعلة في الانتخابات الرئاسية المبكرة والتي ستجرى في ٢١ فبراير الجاري.